د نسيمة شيح

المدخل
إلى العلوم القانونية
نظرية القانون

مؤسسة الكتاب القانوني

ابن النديم للنشر و التوزيع

د نسيمة شيح

المدخل إلى العلوم القانونية نظرية القانون

ISBN: 978-9931-873-41-9

هـــذا الكتـــاب

تعتبر هذه الدراسة ملخص محاضرات في نظرية القانون ألقيتها على طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب على مدى عشر سنوات، ويتضمن الكتاب المنهج المقرر من طرف وزارة التعليم العلي والبحث العلمي لطلاب كليات الحقوق في السداسي الأول في مادة المدخل للعلوم القانونية.

ومما لا شك فيه أن دراسة المدخل للعلوم القانونية تقدم للطالب المبادئ الأساسية والأولية لدراسة القانونية، وبجعله يتعود تدريجيا على المصطلحات والمفاهيم القانونية، كما تبين لدارس القانون لأول مرة مختلف فروع القانون، فتعطيه نظرة شاملة عن دراسته القانونية.

وحتى يتحقق هذا الغرض، حاولنا خلال دراستنا لمادة المدخل للعلوم القانونية (نظرية القانون) أن نركز على ما تقتضيه حاجة الطالب التكوينية للإلمام بموضوعات القانون المختلفة عن طريق التعرض إلى تعريف القانون بوجه عام وأقسامه ومصادره ونطاق تطبيقه وتفسير القاعدة القانونية.

ابن النديم للنشر والتوزيع
51 شارع نهار بلعيد قويدر – وهران
ص.ب. 357 السانيا زرياني محمد
تلفاكس : 88 97 25 41 213+
خلوي : 03 76 20 661 213+
Email: nadimedition.dz@yahoo.com

مؤسسة الكتاب القانوني
حي بن مرزوقة بودواو - ولاية بومرداس
خلوي: 29 80 74 540 213+
خلوي: 10 91 36 796 213+
خلوي: 47 37 48 673 213+
Email: mwsstalktabalqan2021@gmail.com

المـدخل إلى
العلوم القانونية

المدخل
إلى العلوم القانونية
نظرية القانون

الدكتورة

شيخ نسيمة

ابن النديم للنشر والتوزيع

مؤسسة الكتاب القانوني

المدخل إلى العلوم القانونية نظرية القانون

الأستاذ شيخ نسيمة

الطبعة الأولى: 2023

عدد الصفحات: 211

حجم الكتاب: 21x14

الترقيم الدولي ISBN: 978-9931-873-41-9

الإيداع القانوني: السداسي الثاني/ 2022

محفوظة جميع الحقوق

ابن النديم للنشر والتوزيع
51 شارع نهار بلعيد قويدر – وهران
ص.ب. 357 السانيا زرباني محمد
تلفاكس : 88 97 25 41 213+
خلوي : 03 76 20 661 213+
Email: nadimedition.dz@yahoo.com

مؤسسة الكتاب القانوني
حي بن مرزوقة بودواو – ولاية بومرداس
خلوي: 29 80 74 540 213+
خلوي: 10 91 36 796 213+
خلوي: 47 37 48 673 213+
Email: mwsstalktabalqan2021@gmail.com

إن جميع الآراء الواردة في الكتاب تعبّر عن رأي المؤلف
ولا تعبِّر بالضرورة عن رأي الناشر

فهرس المحتويات

مقدمـــة: 5

الفصل الأول: القانون بوجه عام 9

المبحث الأول: التعريف بالقانون وبيان خصائصه 11

المطلب الأول: ماهية القانون وتعدد مدلولاته 11

الفرع الأول: الأصل اللغوي لكلمة «قانون» 11

الفرع الثاني: الاستعمالات المختلفة لكلمة قانون 12

أولا: إطلاق مصطلح قانون على العلاقات التي تحكم الظواهر الطبيعية 13

ثانيا: استعمال مصطلح قانون للإشارة إلى قواعد السلوك التي يجب على الأفراد احترامها 14

الفرع الثالث: تعريف الفقه للقانون 17

أولا: تعريف القانون على أساس الغاية 17

ثانيا: تعريف القانون على أساس الجزاء 18

ثالثا: تعريف القانون على أساس الخصائص المميزة لقواعده 19

خلاصة: 20

المطلب الثاني: خصائص القاعدة القانونية 23

الفرع الأول: القاعدة القانونية قاعدة سلوك اجتماعية 23

أولا: القاعدة القانونية قاعدة سلوك 24

ثانيا: القاعدة القانونية قاعدة اجتماعية 26

الفرع الثاني: القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة 28

الفرع الثالث: القاعدة القانونية قاعدة ملزمة 31

أولا: تعريف الجزاء 32
ثانيا: مميزات الجزاء 33
ثالثا: أنواع الجزاء 35
المبحث الثاني: نطاق القانون 43
المطلب الأول: علاقة القاعدة القانونية بقواعد السلوك الأخرى ... 43
الفرع الأول: القواعد القانونية وقواعد الدين 43
أولا: أوجه الاختلاف بين القانون والدين..... 44
ثانيا: أوجه الشبه بين القانون والدين..... 47
الفرع الثاني: القواعد القانونية وقواعد الأخلاق..... 49
أولا: أوجه الاختلاف..... 49
ثانيا: أوجه الشبه 52
الفرع الثالث: القواعد القانونية وقواعد المجاملات والتقاليد 54
أولا: أوجه الشبه..... 54
ثانيا: أوجه الاختلاف 55
المطلب الثاني: علاقة القانون بالعلوم الاجتماعية الأخرى 56
الفرع الأول: القانون والتاريخ 57
الفرع الثاني: القانون وعلم الاجتماع..... 57
الفرع الثالث: القانون والسياسة 59
الفرع الرابع: القانون وعلم الاقتصاد 60
الفرع الخامس: القانون والفلسفة 62
الفرع السادس: القانون وعلم النفس 65
الفصل الثاني: أقسام القانون 67
المبحث الأول: تقسيم القانون من حيث الموضوع إلى عام وخاص . 69
المطلب الأول: معيار التفرقة بين القانون العام والخاص وأهميته.... 69

الفرع الأول: معايير التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص 69
أولا: معيار طبيعة المصلحة 70
ثانيا: معيار الطبيعة المالية 71
ثالثا: معيار طبيعة القواعد القانونية أو المعيار الشكلي 72
رابعا: معيار الأشخاص أطراف العلاقة أو المعيار الشخصي..... 73
خامسا: معيار الصفة التي تتدخل بها الدولة في العلاقة القانونية.... 74
الفرع الثاني: أهمية التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص..... 75
أولا: في مجال الامتيازات 76
ثانيا: في مجال العقود 76
ثالثا: في مجال الأموال العامة 77
رابعا: في مجال الاختصاص القضائي 77
المطلب الثاني: فروع القانون العام والقانون الخاص..... 78
الفرع الأول: فروع القانون العام..... 78
أولا: القانون العام الخارجي أو ما يعرف بالقانون الدولي العام 78
ثانيا: القانون العام الداخلي 81
الفرع الثاني: فروع القانون الخاص 88
أولا: القانون المدني «Droit civil» 88
ثانيا: القانون التجاري «Droit commercial» 90
أسباب وجود القانون التجاري وانفصاله عن القانون المدني 91
المبحث الثاني: تقسيم القانون من حيث طبيعة قواعده 101
المطلب الأول: مفهوم القواعد الآمرة والقواعد المكملة..... 102
الفرع الأول: تعريف القواعد الآمرة أو الناهية «Impératives» 102
الفرع الثاني: تعريف القواعد المكملة أو المفسرة أو المقررة «Supplétives» 103
المطلب الثاني: معايير التمييز بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة 105
الفرع الأول: المعيار اللفظي أو المعيار الشكلي أو معيار الصياغة .. 105

الفرع الثاني: المعيار المعنوي أو الموضوعي أو معيار النظام العام والآداب العامة 106
أولا: النظام العام «Ordre public» 107
ثانيا: الآداب العامة «Bonnes moeurs» 108
ثالثا: نطاق تطبيق فكرة النظام العام والآداب العامة 110

الفصل الثالث: مصادر القانون 113
المبحث الأول: التشريع كمصدر رسمي أصلي 116
المطلب الأول: مفهوم التشريع، أهميته، مزاياه، وعيوبه: نتناول هذه المسائل في أربعة فروع تباعا 116
الفرع الأول: تعريف التشريع 116
الفرع الثاني: أهمية التشريع 117
الفرع الثالث: مزايا التشريع 118
الفرع الرابع: عيوب التشريع 119
المطلب الثاني: أنواع التشريع 121
الفرع الأول: التشريع الأساسي أو الدستور 122
الفرع الثاني: التشريع العادي (La loi ordinaire) 124
أولا: مرحلة المبادرة بالتشريع أو اقتراح القوانين 125
ثانيا: مرحلة الفحص 125
ثالثا: مرحلة موافقة الهيئة التشريعية 126
رابعا: مرحلة إصدار التشريع 126
خامسا: مرحلة نشر التشريع 127
الفرع الثالث: التشريع الفرعي أو اللوائح «Les règlements» . 129
أولا: اللوائح التنفيذية «Les règlements d'application ou d'éxécution».. 129
ثانيا: اللوائح التنظيمية المستقلة «Règlements autonomes» 130
الفرع الرابع: القانون العضوي 131

المبحث الثاني: المصادر الرسمية الاحتياطية 133
المطلب الأول: مبادئ الشريعة الإسلامية..... 134
المطلب الثاني: العرف «La coutume» 137
الفرع الأول: مزايا العرف وعيوبه..... 138
الفرع الثاني: أركان العرف 139
أولا: الركن المادي..... 139
ثانيا: الركن المعنوي 142
الفرع الثالث: الفرق بين العرف والعادة الاتفاقية 142
الفرع الرابع: دور العرف كمصدر احتياطي للقانون 144
الفرع الخامس: مكانة العرف بين مصادر القانون 145
أولا: عدم جواز مخالفة العرف لنص تشريعي 146
ثانيا: جواز مخالفة العرف للقاعدة التشريعية المكملة 146
ثالثا: جواز مخالفة العرف التجاري لنص تشريعي مدني آمر 147
المطلب الثالث: مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة «Principes du droit naturel et règles de l'équité»..... 147
المبحث الثالث: المصادر التفسيرية «Les sources interprétatives» 150
المطلب الأول: الفقه «La doctrime» 150
المطلب الثاني: القضاء «La jurisprudence» 151

الفصل الرابع: تطبيــق القانــون 155
المبحث الأول: تطبيق القانون من حيث الأشخاص 157
المطلب الأول: مضمون مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون . 157
المطلب الثاني: نطاق تطبيق المبدأ والاستثناءات الواردة عليه 159
الفرع الأول: نطاق مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون..... 159
الفرع الثاني: الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل

القانون..... 159
أولا: الغلط في القانون..... 160
ثانيا: القوة القاهرة..... 162
ثالثا: دفع المسؤولية الجنائية بسبب الجهل بقوانين غير جنائية 162
رابعا: جهل الأجنبي بأحكام قانون العقوبات للدولة التي نزل بها مدة وجيزة 163
المبحث الثاني: تطبيق القانون من حيث المكان 164
المطلب الأول: مبدأ إقليمية القوانين 164
المطلب الثاني: مبدأ شخصية القوانين..... 166
المطلب الثالث: مبدأ عينية القوانين..... 168
المبحث الثالث: تطبيق القانون من حيث الزمان 169
المطلب الأول: إلغاء القاعدة القانونية 169
الفرع الأول: السلطة التي تملك الإلغاء 170
الفرع الثاني: طرق الإلغاء..... 171
أولا: الإلغاء الصريح..... 171
ثانيا: الإلغاء الضمني..... 172
المطلب الثاني: مدى فاعلية التشريع من حيث الزمان 174
الفرع الأول: مبدأ عدم رجعية القانون 175
الفرع الثاني: مبدأ الأثر الفوري أو المباشر للقانون 176

الفصل الخامس: تفسير القاعدة القانونية 179

المبحث الأول: أنواع التفسير 181
المطلب الأول: التفسير الفقهي..... 181
المطلب الثاني: التفسير القضائي 181
المطلب الثالث: التفسير التشريعي..... 182

المبحث الثاني: مدارس التفسير 183
المطلب الأولى: مدرسة الشرح على المتون 184
المطلب الثاني: المدرسة التاريخية 184
المطلب الثالث: مدرسة البحث العلمي الحر 185
المطلب الرابع: تأثير مدارس التفسير على القانون الوضعي الجزائري.. 186
الفرع الأول: التأثر بمدرسة الشرح على المتون 186
الفرع الثاني: التأثر بمدرسة البحث العلمي الحر وبالمدرسة التاريخية... 187
المبحث الثالث: طرق التفسير 187
المطلب الأول: طرق التفسير الداخلية 188
الفرع الأول: الاستنتاج من مفهوم الموافقة (Raisonnementa pari). 188
أولا القياس العادي 188
ثانيا: القياس من باب أولى 189
الفرع الثاني: الاستنتاج من مفهوم المخالفة (Raisonnementa contrario) 189
الفرع الثالث: الاستعانة بالصياغة الفرنسية لتفسير النصوص التشريعية الجزائرية 190
المطلب الثاني: طرق التفسير الخارجية 191
الفرع الأول: حكمة التشريع 191
الفرع الثاني: الأعمال التحضيرية 192
الفرع الثالث: المصادر التاريخية 193
الخاتمة 195
قائمة المراجع 196